الآليات الداخلية لحوكمة الشركات و أثرها على مخاطر البنوك: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي للفترة (2011-2021)

أسامة بن عبد المحسن المجحم
باحث

د. وضاح أل الشيخ مبارك
أستاذ مساعد

قسم المالية
كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك فيصل
المملكة العربية السعودية

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مخاطر البنوك المدرجة في سوق المال السعودي «تداول»، وقد بلغت عينة الدراسة (10) بنوك للفترة (2011-2021). اعتمدت الدراسة على البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) والتي تجمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، واستخدمت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد وفق نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect Model) لاختبار الفرضيات. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لتركز الملكية على مخاطر السيولة، وأثر سلبي للتنوع في مجلس الإدارة على مخاطر السيولة. ووجود أثر إيجابي لكل من استقلالية مجلس الإدارة والتنوع في مجلس الإدارة على مخاطر الائتمان، وأثر سلبي لوجود لجنة إدارة المخاطر على مخاطر الائتمان. كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر لحجم مجلس الإدارة على مخاطر البنك. تؤكد الدراسة على أهمية التزام البنوك بتطبيق لائحة حوكمة الشركات بما فيها تشكيل لجنة مخاطر مستقلة لدورها الفعال في عملية إدارة المخاطر، وأهمية النظر في تشكيل لجنة حوكمة بالبنك تساهم في ضمان التطبيق الكامل والفعال لآليات وقواعد الحوكمة، كما تؤكد الدراسة على ضرورة نشر ثقافة جيدة حول حوكمة الشركات، وزيادة الوعي بأهميتها وأهمية إدارة المخاطر لدى الإدارة العليا والأطراف المعنية.

الكلمات المفتاحية: *مجلس الإدارة، لجنة إدارة المخاطر، المخاطر المالية، مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، سوق المال السعودي.*

المقدمة

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في اقتصادات دول العالم كونه يشكل نظام رقابة فعال (عيجولي وآخرون، 2021). وقد برز مفهوم الحوكمة نتيجة حدوث العديد من الأزمات الاقتصادية وفضائح الفساد المالي والمحاسبي لكبرى الشركات العالمية في العقود القليلة الماضية (معاريف محمد وآخرون، 2019). كما أدى تطور القطاع المالي حول العالم والتوجه نحو التحرير المالي وكذلك الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تعاظم الاهتمام بمفهوم الحوكمة في البنوك (عمري، 2017). فالحوكمة نظام من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركة والتحكم فيها. وتعني الحوكمة هيكلة التسلسل الهرمي للشركة، وفصل سلطات ومسؤوليات المساهمين، ومجلس الإدارة، واللجان التابعة للتأكد من أن الشركة تعمل بفعالية وسلاسة لإقناع تطلعاتها طويلة الأجل. ووفقاً للجنة بازل للإشراف المصرفي، فإن ممارسات حوكمة الشركات الفعالة ضرورية للحفاظ على ثقة الجمهور في النظام البنكي، والتي تعتبر ضرورية للتشغيل السليم للقطاع البنكي والاقتصاد ككل (Trinh, et. al., 2015). ويشير (بلقط أميرة، 2020) إلى أن تطبيق الحوكمة في البنوك أمر ضروري لإيجاد نظام رقابي موحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء البنك، من خلال تحسين عملية إدارة المخاطر. فالبنوك بوجه عام أكثر عرضة من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى إلى الصدمات المالية، بسبب هيكل الميزانية

* تم استلام البحث في أغسطس 2023، وقبل للنشر في أكتوبر 2023، وسيتم نشره في ديسمبر 2026.
© المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2023، ص ص 1- 20، DOI: 10.21608/AJA.2023.230745.1513 (معرف الوثائق الرقمي)

العامة الذي يتميز بارتفاع نسبة الرافعة المالية، إضافة إلى وظيفة منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وأيضاً توفير السيولة في الظروف الصعبة، وخطر الفشل في القيام بهذه الوظائف يؤكد على أهمية آليات حوكمة البنوك.

وفي هذا السياق، يشير (Handayani, et. al., 2020) بأن الآليات الداخلية للحوكمة كاستقلال وحجم مجلس الإدارة وتركز الملكية تؤدي إلى تقارب وجهات نظر كافة الأطراف ذات العلاقة وإدارة الشركات. ويشير (Davies, 2011; Mathew et al., 2016) أنه يُنظر إلى مجلس الإدارة على أنه آلية رقابة داخلية للإشراف على الشركة والمساعدة في إدارة المخاطر التي تواجه الشركة والتحكم فيها بشكل مناسب نيابة عن المستثمرين وأصحاب المصلحة. كما يشير (Salhi, 2018) إلى دور مجلس الإدارة في العمل على فحص الامتثال للمبادئ التوجيهية وأساليب إدارة رأس المال، وبالتالي يضمن المجلس أن يطبق المديرون القواعد والمعايير للقطاع البنكي ويوجه القادة لتطوير الاستراتيجيات وإجراءات الرقابة للحد من المخاطر البنكية. من ناحية أخرى يشير (Elamer & Benyazid, 2018) إلى أنه يمكن للجان إدارة المخاطر باعتبارها واحدة من أهم الآليات الداخلية للحوكمة العمل على مساعدة مجلس الإدارة في إدارة المخاطر المالية بشكل فعال. إذ تعمل لجنة إدارة المخاطر على تطوير استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر، والتأكد من وضع نظام شامل لإدارة المخاطر من قبل مجلس الإدارة، ومراجعة السياسات والإجراءات والتقنيات اللازمة لتنفيذ ممارسات إدارة المخاطر على مختلف مستويات المؤسسة. ويتضح مما سبق أن دور اللجنة هو الإشراف والتوصية، بينما اتخاذ القرارات والتنفيذ يقع على عاتق المجلس. يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية للإدارة الفعالة للمخاطر، بدون دعم ومشاركة مباشرة من مجلس الإدارة، من المستحيل جعل إدارة المخاطر فعالة، إذ تم إلقاء اللوم على مجالس إدارة العديد من البنوك بسبب ممارسات إدارة المخاطر غير الفعالة قبل وأثناء الأزمات المالية (Almasry, et. al., 2016).

تولي المملكة العربية السعودية اهتمام كبير لقطاع البنوك كونه داعماً رئيسياً لنمو الاقتصاد السعودي ولرؤية المملكة العربية السعودية 2030. كما أن القطاع البنكي يُعد من القطاعات الهامة في سوق المال السعودي، ففي عام 2022 احتل قطاع البنوك المرتبة الثانية من حيث عدد الصفقات المنفذة وقيمة الأسهم المتداولة، وتصدر مصرف الراجحي جميع الشركات من حيث عدد الصفقات المنفذة وقيمة الأسهم المتداولة، وحل مصرف الإنماء ثالثاً (تداول، 2022، ص4-5).

ونظراً إلى ما سبق، وعلى الرغم من تزايد الأبحاث مؤخراً حول حوكمة الشركات والمخاطر، إلا أن القليل من الدراسات القياسية فحصت العلاقة بين آليات الحوكمة ومخاطر الشركات، وبالتحديد في القطاع البنكي. لذا تقوم هذه الدراسة بتحليل كيف يمكن لآليات حوكمة الشركات الداخلية أن تؤثر على مخاطر البنوك بالتطبيق على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

نشأة مفهوم الحوكمة

تشير الأدبيات الاقتصادية لحوكمة الشركات أن الاقتصاديين Berle و Means من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة، وذلك في عام 1932 حيث اعتبرا آليات حوكمة الشركات كفيلة بسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالشركة والصناعة ككل. وفي عام 1937 نشر Ronald Coase أول مقال يبين فيه طريقة التوفيق بين الملاك والمسيرين للشركة. وكذلك تطرق كل من Meckling and Jensen في عام 1976 و Oliver Williamson إلى «مشكلة الوكالة» حيث أشارا إلى حتمية حدوث صراع بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والإدارة. وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات. ولقد كانت البداية الحقيقية للاهتمام بمفهوم الحوكمة حينما أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات (Cadbury) في ديسمبر 1992 تقريرها والمشكل من قبل مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات، ولقد أخذت حوكمة المؤسسات بعداً آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات والفضائح المالية في كبرى المؤسسات الأمريكية في نهاية عام 2001، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعنوان : مبادئ حوكمة المؤسسات، هو أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم (بن لكحل، 2016).

حوكمة الشركات

توجد عدة تعاريف لمفهوم حوكمة الشركات، يمكن استعراض البعض منها:

- تعرف لجنة كادبوري البريطانية حوكمة الشركات بأنها: «النظام الذي يتيح للمساهمين توجيه وإدارة ومراقبة شركتهم عن طريق تعيين أعضاء مجلس الإدارة واختيار المراقب الخارجي، كما تشمل حوكمة المؤسسات تنظيم الحقوق والمسؤوليات المنوطة بالأطراف ذات العلاقة بالشركة» (بلقط أميرة، 2020).
- ويعرفها معهد المدققين الداخلين IIA بأنها: «العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر والرقابة على مخاطر الشركات والتأكد من كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها» (الحربي، 2021).
- وتعرفها مؤسسة التمويل الدولي (IFC) بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها» (ماجن، 2021).
- كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2007 بأنها: «مجموعة من العلاقات ما بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهدافها والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، ومن ثم فإن الحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المؤسسة وتسهيل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة» (بن مخلوف، 2016).
- وعرفها (Oliver Williamson) أنها: «آلية تسعى للتقليل من المشاكل التي تنشأ عن العلاقة التنازعية بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح وتضاربها أحيانا، والتي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى تضييع فرص تحقيق الأرباح» (عمري، 2017).

آليات حوكمة الشركات

تنقسم آليات حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وآليات خارجية وذلك على النحو التالي: (السويركي، 2021)

- **الآليات الداخلية:** وتتمثل في مجموعة الأنشطة والمتغيرات الموجودة في البيئة الداخلية للمنشأة، والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أدائها، وبالتالي على تحقيق أهدافها.
- **الآليات الخارجية:** وتتمثل بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيون على المنشأة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية ذات العلاقة، من أجل تطبيق قواعد الحوكمة.

ونشير إلى أنه سيتم التركيز في هذا البحث على بعض الآليات الداخلية للحوكمة والمتمثلة في الآتي:

1- **تركز الملكية:** يمثل تركز الملكية إحدى آليات الحوكمة الداخلية التي تهدف إلى التخفيف من مشكلة الوكالة، ومنع المديرين من الابتعاد كثيرا عن تحقيق مصالح المالكين، إضافة إلى السيطرة على قيمة المصارف، وتكتسب آلية تركز الملكية أهمية كبيرة بسبب تأثيرها في فاعلية الرقابة على القرارات الإدارية، فالملكية المنتشرة Diffuse ownership والتي تتمثل في عدد كبير من المساهمين لعدد قليل من الأسهم مع عدد قليل من المالكين لعدد كبير من الأسهم ينتج رقابة ضعيفة على قرارات الإدارة، وقد أظهرت نتائج كثير من الأبحاث في المجال المالي بأن درجة عالية من تركز الملكية يجعل احتمالية توجه القرارات الاستراتيجية للمدراء نحو تعظيم ثروة المساهمين أكبر (بن مخلوف، 2016)، أيضاً أظهر (Venuti & Alfiero, 2018) أن تركز أكبر للملكية يساهم في الحد من المخاطر. بينما أظهر (Mathew et al., 2016) أن تركز عالي للملكية يزيد من إجمالي مخاطر الشركة. وأظهر (ماجن، 2021) أن لتركز الملكية أثرا إيجابيا على مخاطر الائتمان. ووفقاً للائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية السعودية (2017)، يعرف كبار المساهمين بأنهم» كل من يملك ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم الشركة أو حقوق التصويت فيها».
2- **مجلس الإدارة:** يعتبر مجلس الإدارة أحد أهم الآليات الداخلية للحوكمة، كونه يتولى قيادة وإدارة الشركة (السويركي، 2021). ويعمل مجلس الإدارة على فحص الامتثال للمبادئ التوجيهية وأساليب إدارة رأس المال، وبالتالي يضمن المجلس أن يطبق المديرين القواعد والمعايير للقطاع البنكي ويوجه القادة لتطوير الاستراتيجيات

وإجراءات الرقابة للحد من المخاطر البنكية، بما في ذلك المخاطر المالية والتشغيلية والقانونية والاستراتيجية. وتعتبر **استقلالية مجلس الإدارة** من أهم سمات مجلس الإدارة، كونها تسمح بتحكم أفضل في الإدارة وتحد من التقدير الإداري. ووفقا لنظرية الوكالة، يساهم الأعضاء المستقلين بخبرتهم في حماية مصالح الشركة أي عند زيادة نسبة استقلال مجلس الإدارة، ينخفض تضارب المصالح بين الإدارة التنفيذية والمساهمين، بسبب دورهم الرقابي المستقل في الشركة والذي يؤثر في زيادة الموضوعية، وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة إلى أقل درجة ممكنة (السويركي،2021 ؛ المخيمر والجغيمان، 2022). ويشير (عبدالعاطي، 2023) أن زيادة عدد المديرون المستقلون يحسن من الأداء ويحد من مخاطر البنك. بينما يشير (Gulzar et al., 2021) إلى وجود علاقة إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة ومخاطر البنك، وأظهر (Adams and Mehran, 2003) و (Yermack,1996) أن النسبة المئوية للأعضاء المستقلين ليس لها تأثير على الأداء وتقليل مخاطر البنك. كما تباينت نتائج الدراسات التي تناولت **حجم مجلس الإدارة**، حيث تشير دراسة (Mamoghli & Dhoubi, 2009) أن حجم مجلس الإدارة له تأثير إيجابي على خطر السيولة، وأشار (Dannon, 2010) إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم مجلس الإدارة وخطر السيولة من جهة وسلبية مع خطر الائتمان من جهة أخرى، كما أشار (Sirin, 2017) إلى وجود علاقة سلبية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى القروض غير الفعالة في البنوك الفرنسية واليابانية ووجود علاقة إيجابية بالنسبة للبنوك الألمانية. وفيما يخص **تنوع مجلس الإدارة** فقد أشار (Davies Report, 2011) أن التنوع بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة يعد أمراً مهماً لأن المجالس الشاملة والمتنوعة من المرجح أن تكون مجالس إدارة فعالة وأكثر قدرة على فهم عملائها وأصحاب المصلحة والاستفادة من وجهات نظر جديدة وأفكار جديدة وتحدٍ قوي وخبرة واسعة. وتشير دراسة (Kyere & Ausloos, 2021) أن للإناث أثر مهم في حوكمة البنوك. ووجد (Lu & Boateng, 2017) أن نسبة الإناث في مجلس الإدارة له أثر سلبي على مخاطر الائتمان في البنوك البريطانية. كما توصل (Abou-El-Sood, 2018) إلى أن البنوك التي تضم عدد أكبر من النساء في مجلس إدارتها تستثمر في مشروعات أقل خطورة. في المقابل وجد (Berger et al., 2014) زيادة بالمخاطر لدى البنوك في ألمانيا خلال السنوات الثلاث التي تلت تمثيل النساء في مجالس الإدارة (عبد العاطي، 2023).

3- **لجنة إدارة المخاطر:** تفترض نظرية الوكالة أن تشكيل لجان مخاطر مستقلة يساهم في مراقبة سلوك المديرين الانتهازيين ويضمن أن الاستثمار يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة لتجنب الأزمات المالية من خلال تقليل الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية التي يمكن أن تؤثر على الأداء. إن البنوك والمؤسسات المالية معرضة لدرجة أعلى من المخاطر مقارنة بالمؤسسات غير المالية بسبب حقيقة أن نسبة الأموال المقترضة أكبر بكثير من حقوق الملكية في الميزانية العمومية، هذا بدوره يعكس أهمية وجود لجنة مخاطر مستقلة بذاتها تساهم في إدارة المخاطر بكفاءة عالية (الشهري، 2022). وقد تضمنت لائحة حوكمة الشركات السعودية في مادتها السبعين -كمادة استرشاديه- تشكيل لجنة إدارة مخاطر مستقلة بقرار من مجلس إدارة الشركة، حيث يكون رئيسها وغالبية أعضائها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ويشترط أن يتوافر في أعضائها مستوى ملائم من المعرفة بإدارة المخاطر والشؤون المالية. يشير (Tao & Hutchinson, 2013) أن تكوين لجان إدارة المخاطر والتعويضات والتنسيق بينهم يقلل من عدم تناسق المعلومات، ويرتبط إيجابيا بالمخاطر، والتي بدورها ترتبط بأداء الشركة.

حوكمة البنوك

مجموعة القواعد واللوائح القانونية والمحاسبية والمالية والاقتصادية التي توجه وتحكم الإدارة في أداء عملها والوفاء بمسئولياتها، ليس فقط أمام المساهمين الذين هم جزء أساسي من منظومة حوكمة البنوك، ولكن أيضا أمام المودعين الذين هم الدائنون الرئيسيون للبنوك ومن ثم أصحاب المصالح والمجتمع في المنطقة التي يعمل بها القطاع البنكي (الربيعي وراضي، 2011، ص32). وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED حوكمة البنوك على أنها: «نظام توجيه ورقابة منشأة الأعمال يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف المشاركين فيها من مجلس إدارة، المديرون، المساهمون، أصحاب المصالح، كما أنها تبين القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون المصرف بالإضافة إلى توفير الهيكل الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف المصرف ووسائل تحقيق تلك الأهداف ورقابة الأداء». بينما عرفتها لجنة كادبري بأنها: «النظام السليم للرقابة المالية لحوكمة البنوك الذي بواسطته يتم توجيه البنك»

(المخيمر والجغيمان، 2022). أما لجنة «بازل» فإنها ترى أن حوكمة البنوك تتضمن: «الطريقة التي تدار بها البنوك بواسطة مجالس إداراتها والإدارة العليا، والتي تؤثر في كيفية قيام البنك بوضع الأهداف وإدارة العمليات اليومية، بالإضافة إلى مراعاة حقوق أصحاب المصالح المتعاملين مع البنك بما فيهم الموظفين والمودعين وغيرهم» (بن لكحل، 2016).

المخاطر البنكية

عرفت لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية المخاطر المصرفية أنها: «احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي من جهة أخرى». وتعرفها لجنة بازل الثانية بأنها: «التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة»(ماجن، 2021).

أنواع المخاطر البنكية

إن طبيعة العمل البنكي وما يحمله من مخاطر عالية بسبب اعتماده على أموال المودعين، توجب على إدارة البنك بذل الجهود اللازمة لتحديد وتقييم المخاطر التي تتعرض لها عملياتها المختلفة (بوزرارة، 2015). ويمكن تصنيف المخاطر البنكية إلى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية (الرشدان والعون، 2022):

أولاً- المخاطر المالية

تشمل جميع المخاطر المتعلقة بإدارة المطلوبات والموجودات وتتطلب رقابة وإشرافا من إدارة البنك بحيث تتماشى مع تحركات السوق، ومن أهم أنواع هذه المخاطر:

1- **مخاطر الائتمان:** مجموعة الخسائر التي من الممكن أن يتحملها البنك نتيجة عدم قدرة أو نية العميل على سداد القرض وفوائده في الوقت المحدد. وتصنف مخاطر الائتمان على أنها إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك في الوقت الحالي، حيث أشارت الأبحاث والدراسات السابقة أن الأزمات التي حدثت في البنوك حول العالم كان سببها التعثر الائتماني.
2- **مخاطر السيولة:** عدم قدرة البنك على مواجهة أي سحب على الودائع بشكل مفاجئ، أو عدم القدرة على تلبية احتياجات المقترضين من النقد. كما تعرف أنها عدم قدرة البنك على سداد الالتزامات عند استحقاقها مما قد يؤدي إلى ظاهرة العجز المالي في البنك والتي بدورها تؤدي إلى إفلاس البنك.
3- **مخاطر السوق:** مجموعة من المخاطر الحالية والمخاطر المستقبلية التي قد تؤثر على رأس مال البنك وإيراداته التي تنتج عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الصرف والفائدة والأوراق المالية والسلع.

ثانياً- المخاطر غير المالية

1- **مخاطر التشغيل:** مجموعة الخسائر التي تنشأ في حال انخفاض أو عدم كفاية العمليات الداخلية أو الأنظمة أو الأشخاص.
2- **المخاطر القانونية:** وترتبط بمدى تطبيق القوانين التي يفرضها البنك المركزي بالشكل الصحيح، كما ترتبط بالعقود المالية حيث تكون بعض العقود غير واضحة لإدارة البنك وبسبب التشريعات والأنظمة التي تحكم الالتزام بالعقود تنتج مخاطر قانونية.
3- **المخاطر الاستراتيجية:** وترتبط بالقرارات التي يتخذها البنك، فحين يتم اتخاذ قرار غير مناسب أو عدم اتخاذ قرار في الوقت المناسب سوف ينشأ عن ذلك خسائر في البنك وارتفاع في المخاطر، يطلق على هذا النوع بالمخاطر الاستراتيجية.
4- **مخاطر السمعة:** وترتبط بعدم تقديم البنك الخدمة بالشكل المناسب للعملاء، أو انتهاك خصوصية العملاء، مما يؤثر على سمعة البنك ونجاحه وبالتالي يتحمل البنك خسائر بسبب فقدان العملاء أو عدم القدرة على جذب عملاء جدد.

الدراسات السابقة

فيما يلي استعراض لبعض الدراسات السابقة والأبحاث العلمية التي تناولت دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والمخاطر المالية:

دراسة (Salhi & boujelbene, 2012): وهدفت إلى تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية ومخاطر البنوك في تونس. أظهرت التحليلات التجريبية لعينة من 10 بنوك تونسية خلال الفترة من 2002 إلى 2009 نتائج مهمة. أظهرت أن تركيز رأس المال وحجم البنوك لهما تأثير سلبي وبالغ الأهمية على مخاطر البنوك. كما أن البنوك التونسية المملوكة لأجانب تميل إلى تحمل مخاطر أقل من البنوك الأخرى. أما عن المشاركة للدولة في العاصمة فقد زادت المخاطر في البنوك التونسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم مجلس الإدارة له تأثير إيجابي وهام على مخاطر البنك، في حين أن نسبة الإداريين المؤسسين في مجلس الإدارة مرتبطة بشكل سلبي وكبير بالمخاطر.

دراسة (Mathew et al., 2016): وهدفت إلى تحديد سمات مجلس الإدارة التي تزيد بشكل كبير من مخاطر الشركة. هدفت إلى معرفة ما إذا كان حجم مجلس الإدارة، والنسبة المئوية للمديرين غير التنفيذيين، والنساء في مجلس الإدارة، وقوة الرئيس التنفيذي، وملكية الأسهم بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وملكية المستثمر المؤسسي، مرتبطة بمخاطر الشركة. تعتبر الدراسة الأولى التي تبحث في سمات مجلس الإدارة التي تزيد من مخاطر الشركة باستخدام عينة من المملكة المتحدة. تم جمع البيانات من قواعد بيانات Bloomberg و Morningstar وهي بيانات من نوع (Panel Data) لعينة من 260 شركة على مؤشر FTSE 350 للفترة الزمنية من 2005 إلى 2010. خلصت النتائج أن مجلس الإدارة الذي يمكن أن يزيد من مخاطر الشركة هو مجلس صغير الحجم، ولديه ملكية عالية للأسهم بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين ولديه ملكية مؤسسية عالية للمستثمر.

دراسة (Venuti & Alfiero, 2016): وهدفت إلى تقديم بحث تجريبي حول طبيعة وعواقب حوكمة الشركات على المخاطرة في صناعة التأمين في منطقة اليورو. وبالتحديد، قامت الدراسة بتحليل تأثير الملكية العامة على المخاطرة فيما يتعلق بشركات التأمين المملوكة للقطاع الخاص. أيضًا تحليل التأثيرات على موقف المخاطرة بدرجات مختلفة من تركيز الملكية، وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة، وأبعاد/ تنوع مجلس الإدارة. خلصت نتائج الدراسة بتقديم دليلًا على أنه بشكل متسق مع نظرية الوكالة، فإن شركات التأمين المتداولة ذات الملكية الأكثر تركيزًا أقل خطورة من الشركات الخاصة المقابلة. كما خلصت إلى على عدم وجود أثر للتنوع بين الجنسين على المخاطرة.

دراسة (Salhi, 2018): وهدفت إلى دراسة تأثير متغيرات حوكمة الشركات على مخاطر الائتمان من خلال دراسة تجريبية لعينة من 27 مصرفا إسلاميا في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2015-2008، واختبرت الدراسة في المرحلة الأولى تأثير كل متغير خارجي يدرس على الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف الإسلامية، وفي المرحلة الثانية من التحليل متعدد المتغيرات حيث التأثير المتزامن الذي تسيطر عليه جميع المتغيرات المدروسة على المتغير الداخلي. وأظهرت نتائج الدراسة أن حجم المجلس، وازدواجية المناصب القيادية، وهيئة الرقابة الشرعية وحجم البنك من أهم العناصر التي تؤثر على مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الخليجية، وأن وجود أعضاء مجلس إدارة مؤسسين ومستقلين وكذلك عمر البنك ليست متغيرات مهمة في مستوى مخاطر الائتمان.

دراسة (Alamer et Al., 2018): وهدفت إلى دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية على مخاطر شركات التأمين في المملكة المتحدة. اعتمدت الدراسة على (Panel Data) لجميع شركات التأمين المدرجة في مؤشر FTSE 350 خلال الفترة 2005 – 2014. واستخدمت الدراسة تقنيات الانحدار المتعدد لتقدير تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية على مخاطر شركات التأمين. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط كبير وسلبي بين حجم واجتماعات مجلس الإدارة والمخاطرة، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة وحجم لجنة التدقيق لكنهما مرتبطان سلباً بالمخاطرة.

دراسة (Gulzar et al., 2021): وهدفت إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على مخاطر البنوك والتي تتمثل في مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة لعشرين بنكاً تجارياً مدرجاً في بورصة باكستان للأوراق المالية خلال الفترة 2009 – 2018. تم جمع البيانات من التقارير السنوية وحسابات البنوك. وتم استخدام تحليل الانحدار (GLS) لتحليل بيانات الدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة أن استقلالية مجلس الإدارة والتنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة لهما تأثير

إيجابي كبير، ولجنة التدقيق لها تأثير سلبي كبير على مخاطر البنك، في حين أن حجم مجلس الإدارة ودوران الرئيس التنفيذي لهما تأثير ضئيل.

دراسة (ماجن، 2021): وهدفت إلى تحديد العلاقة بين متغيرات الحوكمة وإدارة مخاطر الائتمان باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية باختبار عينة من 6 مصارف إسلامية و5 تقليدية خلال الفترة من 2018-2009. وأظهرت النتائج بالنسبة للمصارف التقليدية أن كل من عدد الأعضاء المستقلين وعدد اللجان في مجلس الإدارة ونسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين لها أثر إيجابي على المخاطر الائتمانية. بينما عدد أعضاء مجلس الإدارة وحجم المصرف فليس لهم أثر ملموس على المخاطر الائتمانية. بالنسبة للمصارف الإسلامية فإن كل من عدد الأعضاء المستقلين في المجلس ونسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين وعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وحجم المصرف لهما أثر إيجابي على المخاطر الائتمانية، بينما عدد الأعضاء وعدد اللجان في مجلس الإدارة فليس لهم أثر على المخاطر الائتمانية.

دراسة (حدو أمال، 2021): وهدفت إلى دراسة آليات الحوكمة في البنوك ودورها في الحد من المخاطر البنكية. واختارت الدراسة مجلس الإدارة كآلية داخلية للحوكمة لمعرفة أثر خصائصه على خطر السيولة البنكية من خلال دراسة قياسية على عينة مكونة من عشرة بنوك تونسية مدرجة في البورصة للفترة من 2007 – 2016. وتوصلت الدراسة إلى أن كلا من ثنائية رئيس مجلس الإدارة، ووجود أعضاء مستقلين يمثلون المستثمرين المؤسساتيين داخل مجلس الإدارة بالإضافة إلى حجم ورأس مال البنك، يؤثرون تأثيرا سلبيا على خطر السيولة للبنوك، ومن جهة أخرى توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين كلا من خطر السيولة ووجود أعضاء يمثلون الدولة والمؤسسات العمومية.

دراسة (عبد العاطي، 2023): وهدفت إلى دراسة أثر آليات الحوكمة الداخلية على الأداء ومخاطر البنوك في القطاع المالي المصري، وذلك بالتطبيق على بيانات 15 بنكا خلال الفترة من 2013 إلى 2021. تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة وزيادة عدد المديرين المستقلين يحسن من الأداء ويحد من مخاطر البنوك، وأن الازدواجية بين دور المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة تحسنا من معدل العائد على حقوق الملكية إلا أنها تزيد من مخاطر السيولة، وأن التنوع بين الجنسين يحسن من أداء البنوك ولا يؤثر على مخاطر البنك، وأخيرا لم تجد الدراسة أي تأثير لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على أداء ومخاطر البنوك.

التعليق على الدراسات السابقة: نستنتج من خلال الدراسات السابقة وجود علاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والمخاطر المالية، إلا أنه لا يوجد اتفاق على نوعية تلك العلاقة (تحديدا تركز الملكية واستقلالية وحجم مجلس الإدارة)، حيث أظهرت بعض الدراسات علاقة إيجابية وأظهرت أخرى علاقة سلبية، كما أظهرت بعض الدراسات عدم وجود أثر لبعض آليات الحوكمة الداخلية على المخاطر المالية. إضافة إلى ذلك نجد قلة بالدراسات التي تناولت التنوع بين الجنسين، كما لم تتناول تلك الدراسات أثر وجود لجنة مخاطر مستقلة على المخاطر المالية، لذا تمتاز هذه الدراسة في كونها تدرس مجموعة من المتغيرات التي تم تناولها بالدراسات السابقة بالإضافة إلى دراسة أثر كل من التنوع بين الجنسين ووجود لجنة مخاطر مستقلة. كما تقدم هذه الدراسة دليلا تجريبيا من السياق السعودي، إذ تعد الدراسة الأولى من نوعها حسب اطلاع الباحثين التي يتم تطبيقها على البنوك المدرجة في سوق المال السعودي (تداول).

مشكلة الدراسة

يشهد القطاع البنكي في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية تزايدا على مستوى المخاطر، مما يستوجب إدارة تلك المخاطر والتعامل معها بكفاءة عالية. فقد أثبتت التجارب السابقة أن عدم الالتزام بقواعد وآليات الحوكمة له عواقب كبيرة قد تصل إلى إفلاس المؤسسات والبنوك بشكل خاص (معاريف محمد وآخرون، 2019). وقد نصت لائحة حوكمة الشركات السعودية على دور مجلس الإدارة في «التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لقياس وإدارة المخاطر، وذلك بوضع تصور عام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة، وإنشاء بيئة ملمة بثقافة إدارة المخاطر على مستوى الشركة، وطرحها بشفافية مع أصحاب المصالح والأطراف ذات الصلة بالشركة».

ركزت معظم الأدبيات الحديثة حول أثر آليات حوكمة الشركات على أداء الشركة، وقلة هي الأدبيات التي بحثت في أثر تلك الآليات على مخاطر الشركة. كما أنه لا توجد دراسة حسب اطلاع الباحثين تم تطبيقها في السياق السعودي. إضافة إلى ذلك، لم تتطرق الدراسات السابقة إلى العلاقة بين وجود لجنة إدارة مخاطر مستقلة ومخاطر البنوك. حيث أن ممارسات إدارة المخاطر كانت في السابق جزءا من مسؤوليات لجنة التدقيق، قبل أن تتم التوصية من الجهات التشريعية

في العديد من الأسواق بإنشاء لجنة مستقلة لإدارة المخاطر (المخيمر والجغيمان، 2022؛ Elamer & Benyazid, 2018؛ Ng et. Al., 2012). وتعتبر لجنة إدارة المخاطر واحدة من أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والتي أوصت لائحة حوكمة الشركات السعودية بتشكيلها بقرار من مجلس إدارة الشركة. ومن هذا المنطلق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما أثر آليات حوكمة الشركات على مخاطر البنوك؟**

وينبثق من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في التالي:

- ما أثر تركز الملكية على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك؟
- ما أثر استقلالية مجلس الإدارة على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك؟
- ما أثر حجم مجلس الإدارة على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك؟
- ما أثر تنوع مجلس الإدارة على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك؟
- ما أثر وجود لجنة إدارة المخاطر على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك؟

هدف الدراسة

تستهدف الدراسة تحقيق هدف رئيسي وهو معرفة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مخاطر البنوك، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في التالي:

1- معرفة أثر تركز الملكية على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك.
2- معرفة أثر استقلالية مجلس الإدارة على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك.
3- معرفة أثر حجم مجلس الإدارة على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك.
4- معرفة أثر تنوع مجلس الإدارة على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك.
5- معرفة أثر وجود لجنة إدارة المخاطر على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك.

فرضيات الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في معرفة أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مخاطر البنوك، تسعى الدراسة إلى التحقق من خلال الفرض الرئيسي التالي:

وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة الشركات على مخاطر البنوك.

وينبثق من الفرض الرئيسي مجموعة فروض تتمثل في التالي:

1- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك.
2- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك.
3- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك.
4- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتنوع مجلس الإدارة على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك.
5- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لوجود لجنة إدارة المخاطر على مخاطر السيولة والائتمان في البنوك.

أهمية الدراسة

يمكن تناول أهمية الدراسة وفق التقسيم التالي:

1- **الأهمية العلمية:** تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من الأهمية البالغة لموضوع حوكمة الشركات والذي ينال اهتمام الأدبيات الأكاديمية الحديثة، وكذلك تزايد الاهتمام بموضوع إدارة مخاطر الشركات وبالتحديد مخاطر البنوك. كما تكمن أهمية الدراسة في ندرة الدراسات القياسية التي بحثت العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومخاطر البنوك، علاوة على ذلك، لا توجد دراسة -حسب اطلاع الباحثين- بحثت في العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومخاطر البنوك المدرجة في سوق المال السعودي، إذ يعد سوق المال السعودي أحد أهم وأكبر الأسواق العربية، ويعد قطاع البنوك من أهم القطاعات الاقتصادية المكونة لهذا السوق.

2- **الأهمية العملية:** تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية من أهمية التطبيق الجيد والفعال لقواعد وآليات الحوكمة، إذ أن القصور في تطبيق آليات الحوكمة يمكن أن يشكل خطرا على النظام البنكي مما يؤثر على النظام المالي والاقتصادي ككل. كما تكمن أهمية الدراسة في تقديم دليل تجريبي من السياق السعودي حول تأثير الآليات الداخلية على مخاطر البنوك، لذا نأمل أن تفيد نتائج هذه الدراسة الأبحاث العلمية في الأدب المالي، والمشرعين لتقييم جودة آليات الحوكمة، وكذلك البنوك والمستثمرون والأطراف ذات العلاقة لتقييم المخاطر في البنوك.

تصميم الدراسة

تهدف الدراسة القياسية للوصول إلى أدلة تجريبية حول تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مخاطر البنوك، وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة بالتطبيق على البنوك المدرجة بسوق المال السعودي، ولتحقيق ذلك تتناول الدراسة القياسية مجتمع وعينة الدراسة، منهجية الدراسة، متغيرات الدراسة، نموذج وإطار الدراسة، وأخيرا أساليب تحليل البيانات والنتائج.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) والتي تجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية في نفس الوقت، وتستخدم الدراسة البرنامج الإحصائي (Eviews 12) لقياس أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مخاطر البنوك المدرجة في سوق المال السعودي، وتطبق التحليل الوصفي للبيانات وكذلك الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك المدرجة في سوق المال السعودي، في حين تتمثل عينة الدراسة في البنوك التي توفرت بياناتها اللازمة لاحتساب متغيرات الدراسة لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، ولم يحدث لها أي عملية اندماج خلال فترة الدراسة، وبناء على ذلك بلغت عينة الدراسة 10 بنوك خلال الفترة الزمنية (2011-2021)، بواقع (110) مشاهدات. يوضح جدول (1) عينة الدراسة:

جدول رقم (1)
البنوك المدرجة في سوق المال السعودي

م	كود الشركة	اسم البنك	عدد المشاهدات
1	1120	مصرف الراجحي	11
2	1010	بنك الرياض	11
3	1150	مصرف الإنماء	11
4	1180	النبك الأهلي	11
5	1050	البنك السعودي الفرنسي	11
6	1060	البند السعودي البريطاني	11
7	1080	البنك العربي الوطني	11
8	1140	بنك البلاد	11
9	1020	بنك الجزيرة	11
10	1030	البنك السعودي للاستثمار	11

متغيرات الدراسة

تم تحديد خمسة متغيرات مستقلة لقياس الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، لمعرفة أثرها على مخاطر البنوك كمتغير تابع. سيتم قياس الآليات الداخلية لحوكمة الشركات بالمتغيرات (تركز الملكية - استقلالية مجلس الإدارة - حجم مجلس الإدارة - تنوع مجلس الإدارة - وجود لجنة المخاطر) فيما سيتم قياس مخاطر البنوك بمتغيرين (مخاطر السيولة - مخاطر الائتمان). كما تأخذ الدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة وهي (حجم البنك - عمر البنك - الرافعة المالية). تم جمع البيانات بشكل يدوي وذلك بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة في مواقع البنوك الإلكترونية، وموقع تداول السعودية وموقع أرقام. يوضح جدول (2) متغيرات الدراسة وآلية قياسها، حيث تم الاستعانة بالدراسات السابقة مثل: (Salhi, 2018؛ Gulzar et al., 2021؛ حدو آمال، 2021).

جدول رقم (2)
متغيرات الدراسة وآلية قياسها

اسم المتغير	رمز المتغير	آلية القياس
المتغيرات التابعة		
مخاطر السيولة	LR	إجمالي التمويل/ إجمالي الودائع
مخاطر الائتمان	CR	القروض المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض
المتغيرات المستقلة		
تركز الملكية	OCONCE	إجمالي عدد أسهم كبار المساهمين/ إجمالي عدد أسهم الشركة
استقلالية مجلس الإدارة	BINDEP	عدد الأعضاء المستقلين / إجمالي عدد أعضاء المجلس
حجم مجلس الإدارة	BSIZE	إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة
تنوع مجلس الإدارة	BDIV	1 في حالة وجود عنصر نسائي، 0 خلاف ذلك
وجود لجنة مخاطر	RSP	1 في حالة وجود لجنة مخاطر ، 0 خلاف ذلك
المتغيرات الضابطة		
حجم البنك	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات
عمر البنك	AGE	عدد السنوات منذ التأسيس
الرافعة المالية	LEV	إجمالي المطلوبات / إجمالي الموجودات

نموذج الدراسة

من أجل اختبار فرضيات الدراسة، يمكن صياغة النموذج الرياضي وفق الآتي:

$$LR_{it} = \beta_1 OCONCE_{it} + \beta_2 BINDEP_{it} + \beta_3 BSIZE_{it} + \beta_4 BDIV_{it} + \beta_5 RSP_{it} + \beta_6 SIZE_{it} + \beta_7 AGE_{it} + \beta_8 LEV_{it} + \varepsilon$$

$$CR_{it} = \beta_1 OCONCE_{it} + \beta_2 BINDEP_{it} + \beta_3 BSIZE_{it} + \beta_4 BDIV_{it} + \beta_5 RSP_{it} + \beta_6 SIZE_{it} + \beta_7 AGE_{it} + \beta_8 LEV_{it} + \varepsilon$$

إطار الدراسة

لتحقيق أهدف الدراسة، تم بناء نموذج يوضح العلاقة التفاعلية بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع.

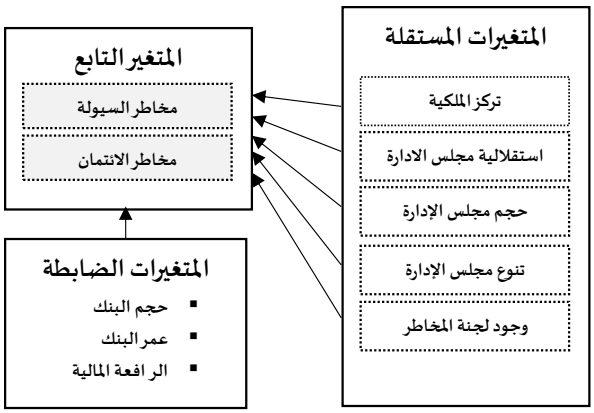

شكل (1): يوضح العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومخاطر البنوك

أساليب تحليل البيانات والنتائج

يعتمد هذا الجزء من البحث على أساليب التحليل الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة على تساؤلاتها المتعلقة بالعلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومخاطر البنوك. يتم التطرق أولاً إلى التحليل الوصفي، ثم تحليل الارتباط بين المتغيرات، وأخيراً اختبار الفرضيات وتحليلها وذلك باستخدام تحليل الانحدار المتعدد.

التحليل الوصفي

يبين جدول رقم (3) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والضابطة، حيث تشتمل على قيم الوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، الحد الأدنى، والحد الأقصى لكل متغير. يتضح من خلال نتائج الوصف الإحصائي أن متوسط مخاطر السيولة للبنوك (LR) بلغ 77.4% وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 47.8% كحد أدنى و125% كحد أقصى، مما يدل على تفاوت البنوك المدرجة في سوق المال السعودي في نسبة استخدام الودائع لمنح القروض. وقد بلغ متوسط مخاطر الائتمان للبنوك (CR) 2.3% وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 0.4% كحد أدنى و8% كحد أقصى، مما يدل على تفاوت نسبة الديون المتعثرة لدى البنوك المدرجة في سوق المال السعودي.

جدول رقم (3)
نتائج التحليل الوصفي

Variable	Mean	Median	.S.D	Min	Max
LR	0.774	0.780	0.103	0.478	1.25
CR	0.0230	0.0225	0.0117	0.00400	0.0800
OCONCE	0.468	0.530	0.219	0.0586	0.793
BINDEP	0.441	0.400	0.108	0.220	0.700
BSIZE	9.75	10.0	0.893	7.00	11.0
BDIV	0.0364	0.000	0.188	0.000	1.00
RSP	0.809	1.00	0.395	0.000	1.00
SIZE	25.7	25.9	0.722	24.0	27.5
AGE	37.7	39.0	16.3	5.00	68.0
LEV	0.849	0.856	0.0416	0.568	0.907

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

كما يتضح من خلال جدول (3) أن متوسط تركز الملكية للبنوك (OCONCE) بلغ 46.8% وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 5.86% كحد أدنى و79.3% كحد أقصى، وتشير إلى درجة تركز ملكية مرتفعة إلى حد ما، والتي تبين قدرة كبار المساهمين على التأثير في قرارات البنك.

بلغ متوسط استقلالية مجلس الإدارة (BINDEP) للبنوك 44.1% وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 22% كحد أدنى و70% كحد أقصى، مما يدل على امتثال البنوك المدرجة في سوق المال السعودي إلى ما نصت عليه لائحة حوكمة الشركات في المادة رقم (16) «ألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين مستقلين أو ثلث الأعضاء أيهما أكثر». كما بلغ متوسط حجم مجلس الإدارة (BSIZE) للبنوك 9.75 وقد تراوحت هذه القيمة ما بين 7 كحد أدنى و11 كحد أقصى، مما يدل بوضوح على امتثال البنوك للمادة رقم (17) من لائحة حوكمة الشركات والتي نصت على «ألا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن 3 أعضاء وألا يزيد عن 11 عضو». بلغ متوسط تنوع مجلس الإدارة (BDIV) للبنوك 0.036 وقد تراوحت هذه القيمة ما بين 0 (أي لا يوجد عنصر نسائي في مجلس الإدارة) وقيمة 1 (أي يوجد عنصر نسائي في مجلس الإدارة)، وهذا يدل على أن

معظم البنوك لا يوجد لديها عنصر نسائي في مجلس الإدارة. بينما بلغ متوسط وجود لجنة مخاطر 0.809 وقد تراوحت هذه القيمة ما بين 0 (أي لا توجد لجنة مخاطر مستقلة) وقيمة 1 (أي توجد لجنة مخاطر مستقلة)، وهذا يدل على التزام البنوك بتشكيل لجنة مخاطر مستقلة وذلك امتثالا للمادة رقم (70) من لائحة حوكمة الشركات والتي نصت على تشكيل لجنة مخاطر مستقلة بقرار من مجلس إدارة الشركة.

بلغ متوسط حجم البنوك (SIZE) 25.7 وقد تراوحت هذه القيمة ما بين 24 و27.5، مما يدل على اختلاف أحجام البنوك المدرجة في سوق المال السعودي ما بين صغيرة، متوسط، وكبيرة. وبلغ متوسط عمر البنوك (AGE) 37.7 وقد تراوحت هذه القيمة ما بين 5 و68، مما يدل على وجود بنوك قديمة التأسيس وأخرى حديثة. وأخيرا بلغ متوسط الرافعة المالية (LEV) للبنوك 84.9% وقد تراوحت هذه النسبة ما بين 56.8% و90.7%، مما يدل على اختلاف البنوك في مدى اعتمادها على الديون لتمويل استثماراتها.

تحليل الارتباط بين المتغيرات

جدول رقم (4)
مصفوفة الارتباط بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومخاطر البنوك

	LR	CR	OCONCE	BINDEP	BSIZE	BDIV	RSP	SIZE	AGE	LEV
LR	1									
CR	0.0031-	1								
OCONCE	0.1517-	0.1993-	1							
BINDEP	0.3369	0.2503	0.0643-	1						
BSIZE	0.2272	0.1359	0.073	0.0479	1					
BDIV	0.036-	0.1584	0.0197	0.1274-	0.2196	1				
RSP	0.0805-	0.0875-	0.1014-	0.2648-	0.0691	0.0944	1			
SIZE	0.1028-	0.334-	0.1918	0.3195-	0.2565	0.2399	0.2755	1		
AGE	0.4752-	0.2709-	0.3351	0.2997-	0.1432-	0.1291	0.2074	0.6872	1	
LEV	0.7159-	0.0866	0.0518	0.3165-	0.0776	0.1901-	0.2233	0.1129	0.2553	1

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

يبين جدول رقم (4) نتائج الارتباط بين المتغيرات، يتضح ارتباط المتغير التابع مخاطر السيولة سلبيا مع كلاً من المتغيرات المستقلة والضابطة (تركز الملكية، تنوع مجلس الإدارة، وجود لجنة مخاطر، حجم البنك، عمر البنك، الرافعة المالية)، وإيجابيا مع كلاً من المتغيرات المستقلة (استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة). كما يتضح ارتباط المتغير التابع مخاطر الائتمان سلبياً مع كلاً من المتغيرات المستقلة والضابطة (تركز الملكية، وجود لجنة مخاطر، حجم البنك، عمر البنك)، وإيجابياً مع كلاً من المتغيرات المستقلة والضابطة (استقلالية مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، تنوع مجلس الإدارة، الرافعة المالية).

وفيما يخص ارتباط المتغيرات المستقلة فيما بينها أو مع المتغيرات الضابطة، فقد تباينت النتائج بين موجبة وسالبة، إذ بلغت أقصى قيمة موجبة (0.3351) بين المتغير المستقل تركز الملكية والمتغير الضابط عمر البنك، وأقصى قيمة سالبة (0.3195-) بين المتغير المستقل استقلالية مجلس الإدارة والمتغير الضابط حجم البنك.

ويتضح من خلال نتائج الارتباط عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات، أي عدم وجود مشكلة تعدد خطي بين متغيرات الدراسة، إذ أن جميع معاملات الارتباط لم تتجاوز القيمة الحدية 80% (حدو أمال، 2021)، وكانت أقصى قيمة (0.7159-) بين المتغير التابع مخاطر السيولة والمتغير الضابط الرافعة المالية، وسيتم التحقق ودعم النتيجة باختبار VIF.

عامل تضخم التباين VIF:

يهدف اختبار عامل تضخم التباين Variance Inflation Factor إلى التحقق من وجود مشكلة تداخل خطي متعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة.

يتبين من خلال جدول رقم (5) أن قيم VIF لكل متغير أقل من 10 مما يعني عدم وجود مشكلة تداخل خطي متعدد بين المتغيرات.

جدول رقم (5)
نتائج عامل تضخم التباين

Independent Variable	VIF
OCONCE	1.22
BINDEP	1.32
BSIZE	1.59
BDIV	1.22
RSP	1.19
SIZE	2.86
AGE	3.03
LEV	1.40

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

تحليل الانحدار المتعدد

1- تقدير نموذج الدراسة

نظرا إلى أن بيانات الدراسة من البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data) فإنه توجد عدة نماذج ينبغي الاختيار فيما بينها لتقدير النموذج الملائم لفرضية الدراسة، وذلك كما يلي:

- نموذج الانحدار المشترك أو التجميعي (Pooled Regression Model).
- نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effect Model).
- نموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model).

ومن أجل تحديد النموذج الملائم من هذه النماذج لكي يتم استخدامه في اختبار فرضيات الدراسة وتحليلها، سيتم إجراء اختبار (Multiplier Lagrange) (Breusch-Pagan) لغرض الاختيار بين نموذج الانحدار المشترك (التجميعي) ونموذج الآثار العشوائية. كما سيتم استخدام اختبار (Hausman Test) في حال معنوية اختبار (Breusch-Pagan)، من أجل الاختيار بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة (السويركي، 2021). وقد جاءت النتائج وفق الآتي:

تبين نتائج اختبار (Breusch-Pagan) في الجدول رقم (6) والجدول رقم (7)، أن قيمة Chi^2 معنوية بمستوى دلالة أقل من (0.05)، لذا ينبغي المفاضلة بين نموذج الآثار العشوائية ونموذج الآثار الثابتة وذلك من خلال اختبار (Hausman Test).

تبين نتائج اختبار (Hausman Test)الموضحة في كلا الجدولين أعلاه أن قيمة Chi^2 معنوية بمستوى دلالة أقل من (0.05)، وبالتالي يمكن القول بأن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم لشرح المتغيرين التابعين مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

جدول رقم (6)
اختبار النموذج الملائم للمتغير التابع مخاطر السيولة

Lagrange Multiplier (Breusch-Pagan)		Hausman Test	
Chi^2	Sig	Chi^2	Sig
10.0256	0.0015	45.2062	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

جدول رقم (7)
اختبار النموذج الملائم للمتغير التابع مخاطر الائتمان

Lagrange Multiplier (Breusch-Pagan)		Hausman Test	
Chi^2	Sig	Chi^2	Sig
11.3123	0.0008	24.9703	0.0016

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

اختبار فرضيات الدراسة

يبين جدول (8) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين الآليات الداخلية للحوكمة ومخاطر السيولة، ويبين جدول (9) نتائج تحليل الانحدار المتعدد بين الآليات الداخلية للحوكمة ومخاطر الائتمان. حيث سيتم اختبار الفرضيات للإجابة على تساؤلات الدراسة:

اختبار الفرضية الأولى:

يتضح من خلال جدول رقم (8) أن قيمة الميل (β=0.149) للمتغير المستقل المتمثل بتركز الملكية موجبة، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع مخاطر السيولة عند مستوى معنوية 5%. ويتضح من خلال جدول رقم (9) أن قيمة الميل (β=-0.002) للمتغير المستقل المتمثل بتركز الملكية سالبة، وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية مع المتغير التابع مخاطر الائتمان، لكنها علاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى الدلالة 0.87، وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%. عليه يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود أثر لتركز الملكية على مخاطر السيولة، ورفض الفرضية التي تنص على وجود أثر لتركز الملكية على مخاطر الائتمان. **التفسير:** يمكن تفسير ذلك إلى أن وجود ملكية أعلى لكبار المساهمين قد تؤدي إلى سيطرتهم على مجلس إدارة البنك لاتخاذ قرارات تتجه نحو تحقيق مصالحهم المتمثلة في تعظيم قيمة المساهمين، وذلك مقابل مخاطر أعلى.

اختبار الفرضية الثانية:

يتضح من خلال جدول رقم (8) أن قيمة الميل (β=0.027) للمتغير المستقل المتمثل باستقلالية مجلس الإدارة موجبة، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع مخاطر السيولة، ولكنها علاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى الدلالة 0.54، وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%. ويتضح من خلال جدول رقم (9) أن قيمة الميل (β=0.027) للمتغير المستقل المتمثل باستقلالية مجلس الإدارة موجبة، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع مخاطر الائتمان عند مستوى معنوية 1%. عليه يتم رفض الفرضية التي تنص على وجود أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على مخاطر السيولة، وقبول الفرضية التي تنص على وجود أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على مخاطر الائتمان. **التفسير:** يمكن تفسير ذلك إلى أن الأعضاء المستقلين قد يكونون أقل معرفة ودراية بالمعلومات الداخلية وتعقيد الأعمال المالية، على عكس المدراء التنفيذيين الذين لديهم معرفة وخبرة عميقة داخل البنك، كما أن المدراء التنفيذيين

يسعون لاتخاذ قرارات أقل مخاطرة للحفاظ على مراكزهم وسمعتهم، خاصةً إن لم تكن سياسة مكافأة التنفيذيين لدى البنك مرتبطة بالعوائد المحققة.

اختبار الفرضية الثالثة

يتضح من خلال جدول رقم (8) أن قيمة الميل (β=-0.006) للمتغير المستقل المتمثل بحجم مجلس الإدارة سالبة، وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية مع المتغير التابع مخاطر السيولة، ولكنها علاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى الدلالة 0.62، وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%. ويتضح من خلال جدول رقم (9) أن قيمة الميل (β=-0.004) للمتغير المستقل المتمثل بحجم مجلس الإدارة سالبة، وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية مع المتغير التابع مخاطر الائتمان، ولكنها علاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى الدلالة 0.13، وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%. عليه يتم رفض الفرضية التي تنص على وجود أثر لحجم مجلس الإدارة على مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

جدول رقم (8)
نموذج الانحدار المتعدد بين مخاطر السيولة والآليات الداخلية لحوكمة الشركات
Dependent Variable: LR
Method: Panel Least Squares
Periods included:11, Cross-sections included: 10, Observations: 110

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
C	-1.869549	0.857306	-2.180725	0.0318	**
OCONCE	0.149739	0.068577	2.183523	0.0315	**
BINDEP	0.027743	0.045778	0.606026	0.5460	
BSIZE	-0.00631	0.012899	-0.489143	0.6259	
BDIV	-0.125509	0.033587	-3.736832	0.0003	***
RSP	-0.011225	0.014394	-0.77985	0.4375	
SIZE	0.170689	0.042031	4.061012	0.0001	***
AGE	-0.000466	0.003868	-0.120424	0.9044	
LEV	-2.050456	0.204746	-10.01463	0.0000	***
R-squared		0.872260	Mean dependent var		0.773859
Adjusted R-squared		0.848655	S.D. dependent var		0.102501
S.E. of regression		0.039876	Akaike info criterion		-3.457510
Sum squared resid		0.146288	Schwarz criterion		-3.015614
Log likelihood		208.1631	Hannan-Quinn criter.		-3.278275
F-statistic		36.95354	Durbin-Watson stat		1.559918
Prob(F-statistic)		0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

اختبار الفرضية الرابعة

يتضح من خلال جدول (8) أن قيمة الميل (β=-0.125) للمتغير المستقل المتمثل بتنوع مجلس الإدارة سالبة، وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع مخاطر السيولة عند مستوى معنوية 1%. ويتضح من خلال جدول (9) أن قيمة الميل (β=0.022) للمتغير المستقل المتمثل بتنوع مجلس الإدارة موجبة، وهو ما يدل على وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع مخاطر الائتمان عند مستوى معنوية 1%. عليه يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود أثر لتنوع مجلس الإدارة على مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. **التفسير:** يمكن تفسير الأثر السلبي للتنوع في مجلس الإدارة على مخاطر السيولة، إلى أن وجود نساء في مجالس إدارة البنوك السعودية يؤدي إلى رقابة أكبر وأداء أفضل على مستوى فريق العمل، ويمكن للسيكولوجية المختلفة لكل من النساء والرجال أن تساهم في اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر تحفظاً وأقل مخاطرة. وهذا ما يتفق مع أدبيات علم النفس التنظيمي التي تشير إلى أنه في المتوسط تميل النساء بشكل طبيعي إلى تجنب المخاطر أكثر من الرجال (عبد العاطي، 2023). بينما يمكن أن نفسر الأثر الإيجابي للتنوع في مجلس الإدارة على مخاطر الائتمان، والتباين في علاقته مع مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، إلى كون عينة البنوك السعودية منخفضة، ونسبة وجود النساء في مجلس إدارة هذه البنوك منخفضة جداً، مما يؤدي إلى

جدول رقم (9)
نموذج الانحدار المتعدد بين مخاطر الائتمان والآليات الداخلية لحوكمة الشركات
Dependent Variable: CR
Method: Panel Least Squares
,Periods included:11, Cross-sections included: 10
Observations: 110

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob	
C	0.606162	0.178560	3.394731	0.0010	***
OCONCE	0.002340-	0.014283	0.163814-	0.8702	
BINDEP	0.027540	0.009535	2.888436	0.0048	***
BSIZE	0.004059-	0.002687	1.510692-	0.1343	
BDIV	0.022524	0.006996	3.219793	0.0018	***
RSP	0.005253-	0.002998	1.752298-	0.0831	*
SIZE	0.030885-	0.008754	3.527944-	0.0007	***
AGE	0.003158	0.000806	3.919826	0.0002	***
LEV	0.147058	0.042645	3.394731	0.0010	***
R-squared		0.573982	Mean dependent var		0.023012
Adjusted R-squared		0.495262	S.D. dependent var		0.011690
S.E. of regression		0.008305	Akaike info criterion		6.595254-
Sum squared resid		0.006346	Schwarz criterion		6.153358-
Log likelihood		380.7390	.Hannan-Quinn criter		6.416019-
F-statistic		7.291380	Durbin-Watson stat		1.554377
Prob(F-statistic)		0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج التحليل الإحصائي

تذبذب عالٍ وتباين في هذه النتائج، لذا فإن عنصر التنوع بين الجنسين يحتاج إلى دراسة أكبر لعينة شركات أكبر، للوصول إلى نتائج أكثر دقة.

اختبار الفرضية الخامسة

يتضح من خلال جدول (8) أن قيمة الميل (β=-0.011) للمتغير المستقل المتمثل بوجود لجنة مخاطر سالبة، وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية مع المتغير التابع مخاطر السيولة، ولكنها علاقة ليست ذات دلالة إحصائية إذ بلغ مستوى الدلالة 0.43، وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%. ويتضح من خلال جدول (9) أن قيمة الميل (β=-0.005) للمتغير المستقل المتمثل بوجود لجنة مخاطر سالبة، وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية مع المتغير التابع مخاطر الائتمان عند مستوى معنوية 10%. عليه يتم رفض الفرضية التي تنص على وجود أثر لوجود لجنة مخاطر على مخاطر السيولة، وقبول الفرضية التي تنص على وجود أثر لوجود لجنة مخاطر على مخاطر الائتمان. **التفسير:** يمكن تفسير ذلك إلى دور لجنة إدارة المخاطر بالبنوك السعودية في القيام بممارسات فعالة لإدارة المخاطر.

فيما يخص المتغيرات الضابطة، يتضح من خلال جدول (8) أن حجم البنك له أثر إيجابي على مخاطر السيولة، والرافعة المالية لها أثر عكسي على مخاطر السيولة، بينما لا يوجد أثر لعمر البنك على مخاطر السيولة. ويتضح من خلال جدول (9) أن حجم البنك له تأثير عكسي على مخاطر الائتمان، أما عمر البنك والرافعة المالية فلهما أثر إيجابي على مخاطر الائتمان.

إضافة إلى ذلك يتبين من خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن قيمة F المحسوبة لنموذج العلاقة بين الآليات الداخلية للحوكمة ومخاطر السيولة بلغت 36.95 عند قيمة احتمالية 0.000، مما يدل على الدلالة الإحصائية للنموذج ككل، كما حقق معامل التحديد قيمة (R^2=0.87)، ويشير إلى حجم التباين في مخاطر السيولة الذي يمكن تفسيره من خلال الآليات الداخلية للحوكمة. أيضاً بلغت قيمة F المحسوبة للعلاقة بين الآليات الداخلية للحوكمة ومخاطر الائتمان 7.29 عند قيمة احتمالية 0.000، مما يدل على الدلالة الإحصائية للنموذج ككل، كما حقق معامل التحديد قيمة (R^2=0.57) ويشير إلى حجم التباين في مخاطر الائتمان الذي يمكن تفسيره من خلال الآليات الداخلية للحوكمة.

مناقشة نتائج الدراسة

تساهم العديد من آليات حوكمة الشركات في التقليل والحد من مخاطر البنوك، وقد تعاظم اهتمام الأبحاث الحديثة في الأدب المالي للتعرف على تلك الآليات وأثرها على المؤسسات والبنوك. من هذا المنطلق، سعت هذه الدراسة للبحث في بعض العناصر المتعلقة بآليات حوكمة الشركات الداخلية وقياس أثرها على مخاطر البنوك المدرجة بسوق المال السعودي، وبعد إتباع الخطوات المنهجية للدراسة القياسية خلصت نتائج الدراسة إلى الآتي:

- التزام القطاع البنكي في المملكة العربية السعودية بمتطلبات لائحة حوكمة الشركات بدرجة كبيرة، وذلك فيما يخص مجلس الإدارة، وتكوين لجنة مخاطر مستقلة، وهذا ما تبين لنا من خلال جدول (3).
- لا تزال نسبة مشاركة النساء في مجلس إدارة البنوك في المملكة العربية السعودية ضعيفة جداً، حيث بلغ متوسط التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة 3.6%.
- يوجد أثر إيجابي لتركز الملكية على مخاطر السيولة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Mathew et al., 2016). بينما لا يوجد أثر لتركز الملكية على مخاطر الائتمان، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (ماجن، 2021) التي أظهرت أثر إيجابي لتركز الملكية على مخاطر الائتمان.
- لا يوجد أثر لاستقلالية مجلس الإدارة على مخاطر السيولة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Adams and Mehran, 2003) ودراسة (Yermack,1996). بينما يوجد أثر إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة على مخاطر الائتمان، وتتفق هذه العلاقة الإيجابية مع دراسة (Gulzar et al., 2021) و(ماجن، 2021).
- لا يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (ماجن، 2021).
- يوجد أثر سلبي لتنوع مجلس الإدارة على مخاطر السيولة. في المقابل يوجد أثر إيجابي لتنوع مجلس الإدارة على مخاطر الائتمان، وتتفق هذه العلاقة الإيجابية مع دراسة (Gulzar et al., 2021)، وتختلف مع دراسة (Lu & Boateng, 2017).

- لا يوجد أثر لوجود لجنة مخاطر على مخاطر السيولة. بينما يوجد أثر سلبي لوجود لجنة مخاطر على مخاطر الائتمان، ويشير ذلك إلى أن وجود لجنة مخاطر يساهم في تقليل مخاطر الائتمان لدى البنوك في السعودية.
- تساهم هذه الدراسة في تقديم دليل تجريبي حول أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على مخاطر البنوك في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال فحص مجموعة من المتغيرات المتعلقة بمجلس الإدارة وتركز الملكية ولجنة إدارة المخاطر، لذا نعتقد أن نتائج هذه الدراسة مفيدة للأبحاث العلمية في الأدب المالي، ومفيدة أيضاً للمشرعين لتقييم جودة آليات الحوكمة، وللمستثمرين والمحللين لتقييم مخاطر البنك من خلال الآليات الداخلية للحوكمة.

التوصيات

- التأكيد على أهمية التزام البنوك بتطبيق لائحة حوكمة الشركات بما يساهم في الحد والتقليل من المخاطر المالية، وبما يساهم في تحقيق هدف المؤسسات الرئيسي المتمثل في تعظيم ثروة الملاك.
- التأكيد على أهمية التزام البنوك بتشكيل لجنة إدارة مخاطر مستقلة مما يساهم في إدارة المخاطر البنكية بكفاءة وفعالية.
- نشر ثقافة جيدة حول حوكمة الشركات، وزيادة الوعي بأهمية حوكمة الشركات وإدارة المخاطر لدى الإدارة العليا والأطراف المعنية.
- أهمية النظر في تشكيل لجنة حوكمة بالبنك، مما يساهم في ضمان التطبيق الكامل والفعال لآليات وقواعد حوكمة الشركات.
- تم قياس مخاطر البنوك بمتغيرين (مخاطر السيولة والائتمان)، يمكن تطوير الدراسة لتشمل مقاييس أخرى للمخاطر، بالإضافة إلى تضمين آليات أخرى لحوكمة الشركات كازدواجية دور رئيس مجلس الإدارة وتعدد عضوية الأعضاء.

محددات الدراسة

- قلة الدراسات القياسية التي بحثت في العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومخاطر البنوك.
- تناولت الدراسات السابقة بعض آليات حوكمة الشركات الداخلية، بينما لم يتم التطرق إلى آليات أخرى كوجود لجنة مخاطر مستقلة، كذلك قلة الدراسات التي تناولت التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة.
- انخفاض مشاركة النساء في مجلس إدارة البنوك في المملكة العربية السعودية.
- تم القياس على عينة البنوك من المملكة العربية السعودية، لذا تفتقر نتائج الدراسة إلى قابلية التعميم.
- انخفاض عينة الدراسة بسبب محدودية عدد البنوك في المملكة العربية السعودية.

الخاتمة

في هذه الدراسة، نقوم بفحص العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ومخاطر البنوك المدرجة في سوق المال السعودي. حيث تشير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات إلى مجموعة الأنشطة والمتغيرات الموجودة في البيئة الداخلية للشركة والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أدائها وتحقيق أهدافها، في حين تشير مخاطر البنوك إلى المخاطر المالية والتي تتعلق بإدارة المطلوبات والموجودات وتتطلب رقابة وإشراف من إدارة البنك. ولكون مجلس الإدارة أحد أهم الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والمسئول الرئيسي عن إدارة المخاطر، فقد تم التركيز على بعض خصائصه بجانب تركز الملكية ووجود لجنة إدارة المخاطر، وذلك لقياس أثر كلاً منهم على مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.

لا شك أن وجود قواعد وآليات للحوكمة في البنوك والتطبيق الجيد لتلك القواعد والآليات يجعل من إدارة المخاطر البنكية أكثر كفاءة وفعالية، وبالتالي تعظيم الربحية وتعظيم ثروة الملاك. تشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتركز الملكية على مخاطر السيولة، وأثر سلبي للتنوع في مجلس الإدارة على مخاطر السيولة. كما تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة والتنوع في مجلس الإدارة على مخاطر الائتمان، وأن وجود لجنة مخاطر يساهم في الحد من مخاطر الائتمان. كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر لحجم مجلس الإدارة على مخاطر البنك.

المراجع

أولا- مراجع باللغة العربية:

- السويركي، هاني جودت. (2021). «أثر آليات الحوكمة في القيمة السوقية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين». ***مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية***. 29(3). ص: 131-107.
- الحربي، آلاء واصل. (2021). «أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في السوق المالية السعودية». ***مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية***. 29 (3). ص223-253
- الرشدان، ليث مفيد؛ العون، بسام عشوي. (2020). «محددات الإفصاح عن المخاطر المالية في البنوك التجارية الأردنية». ***المجلة العربية للإدارة***. 42(01). ص279-298.
- الربيعي، حاكم محسن محمد؛ راضي، حمد عبد الحسين. (2011). «حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة». ***دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع***، عمان، الأردن، ص: 32.
- الشهري، فايز أحمد؛ الملحم، عبد اللطيف عبد الرحمن. (2022). «أثر تركيبة لجنة المخاطر على الأداء المالي للبنوك». ***المجلة العربية للإدارة***. 44 (1). ص: 53-35.
- المخيمر، هيفاء يوسف سعد؛ الجغيمان، عبد الله عبد الرحمن. (2022). «أثر خصائص مجلس الإدارة على سياسة توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية». ***المجلة العربية للإدارة***. 44 (3). ص: 51-35.
- بوزرارة، ياسمين. (2015). «أثر الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر: دراسة حالة بالوكالة التجارية BDL قسنطينة». مذكرة مكملة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية. الجزائر. ***جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي***.
- بن مخلوف، أميرة. (2016). «أليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي». أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير. الجزائر. ***جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي***.
- بن لكحل، عثمان. (2016). «دور إدارة المخاطر البنكية في تكريس مبادئ الحوكمة البنكية: دراسة تطبيقية على بعض الوكالات البنكية بأم البواقي». مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية. ***جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي***.
- بلقط أميرة. (2020). «دور الحوكمة المصرفية في تحقيق الاستقرار المصرفي الجزائري». الجزائر. ***مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية***. 03. عدد خاص. ص: 86-61.
- حدو أمال. (2021). «آليات الحوكمة في البنوك وإدارة المخاطر المالية: حالة البنوك التونسية». ***مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة***. 05 (2). ص: 46-29.
- كموش عبد المجيد، خنوف أكرم تقي الدين. (2022). «مجلس الإدارة كآلية للحوكمة وأثره على التعثر المالي للشركات: دراسة ميدانية على عينة من الشركات بولاية سطيف». الجزائر. ***مجلة المنهل الاقتصادي***. 05 (2). ص 322-307.
- محمد، معاريف؛ ومختارية، شيخي؛ وبشير، زناقي. (2019). «الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك». ***مجلة التكامل الاقتصادي***. 07 (1). ص: 43-30.
- ماجن، سمير. (2021). «أثر الحوكمة على إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية». رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. الجزائر. ***جامعة سطيف1***. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- عمري، ريم. (2017). «الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية». أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير. الجزائر، ***جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي***.
- عيجولي خالد؛ لسبط عبدالله؛ مريني محمد. (2021). «معايير التدقيق كآلية لتعزيز حوكمة المؤسسات الدولية». الجزائر. ***مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية***. 05(2). ص231-245

- عبد العاطي، محمد سامي سلامه خلف. (2023). «أثر آليات الحوكمة على أداء ومخاطر البنوك في القطاع المالي المصري». كلية التجارة-جامعة الإسكندرية. ***مجلة البحوث التجارية***. 45(01). ص: 178 – 251.
- صيام، دينا عبد الحكيم. (2017). «أثر آليات الحوكمة على إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي بمصر». كلية التجارة- جامعة الزقازيق. ***مجلة البحوث التجارية***. 39(01). ص145-178.
- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان؛ قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد. (2020). «تأثير تطبيق قواعد الحوكمة الإلزامية على إدارة المخاطر». ***المجلة العربية للإدارة***. 40(3). ص: 80-61.
- قروف، محمد كريم؛ وخنتوش، حنان. «دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر بالمؤسسات البنكية: دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي»، الجزائر. ***مجلة المالية وحوكمة الشركات***. 04 (1). ص: 60-31.
- تداول السعودية. التقرير السنوي الإحصائي 2022 «السوق الرئيسية». رابط https://www.saudiexchange.sa

ثانيًا- مراجع باللغة الإنجليزية:

- Adams & Mehran. (2003). "Bord structure, banking firm performance and the bank holding company organization form". ***Federal Resesve Bank of Chicago Proceeding***. 408-422.
- Almasry, A.A.; Abdelfattah, T. & Elbahar, E. (2016). "Corporate governance and risk management in GCC banks", ***Corporate Ownership and Control Journal.*** 13(3). 8-16.
- Abou-El-Sood, H. (2018). "Corporate governance and risk taking: the role of board gender diversity". ***Pacific Accounting Review***. 31(01). 19-42
- Berger, A. N.; Kick, T. & Schaeck, K. (2014). "Executive board composition and bank risk taking", ***Journal of Corporate Finance***. 28. 48-65.
- Dannon, H. (2010). "Internal mechanisms of banking governance and financial risks in the WAEMU zone: an econometric analysis using panel data". GRANEM seminar, banks in the WAEMU zone, ***University of Benin***, June.
- Davies Report. (2011). "Women on boards", available at http://www.bis.gov.uk/assets/biscore/business.
- Elamer, A.A.; Alhares, A.; Ntim, C.G. & Benyazid, I. (2018). "The corporate governance–risk taking nexus: evidence from insurance companies", ***International Journal of Ethics and Systems***. 34 (4). 493-509.
- Elamer, A.A. & Benyazid, I. (2018). "The impact of risk committee on financial performance of UK financial institutions", ***International Journal of Accounting and Finance***, Forthcoming. 8(02). 161-180.
- Gulzar, U.; Khan, S. N.; Biag, F. J.; Ansari, M. A. A.; Akram, R. & Kamran, M. (2021)."The impact of corporate governance on risk management: evidence from the banking sector of Pakistan", ***Bulletin of Business and Economics***. 10(3). 196-207.
- Handayani, B. D.; Rohman, A.; Chariri, A. & Pamungkas, I. D. (2020). "Corporate financial performance on corporate governance mechanism and corporate value: evidence from Indonesia", ***Montenegrin Journal of Economics***, 16(3), 161-171.
- Kyere, M. & Ausloos, M. (2021). "Corporate governance and firms financial performance in the United Kingdom". ***International Journal of Finance Economics***. 26(2), 1871-1885.
- Lu, J. & Boateng, A. (2018). "Board composition, monitoring and credit risk: evidence from the UK banking industry". ***Review of Quantitative Finance and Accounting***. 51(4). 1107-1128.
- Mamoghli, C. & Dhouibi, R. (2009). "Bank corporate governance and insolvency risk: evidence from an emerging market". Tunisia.

- Mathew, S., Ibrahim, S. & Archbold, S. (2016). "Boards attributes that increase firm risk – evidence from the UK", ***Corporate Governance***. 16 (02), 233-258.
- Mathew, S.; Ibrahim, S. & Archbold, S. (2018). "Corporate governance and firm risk". ***Corporate Governance: The International Journal of Business in Society***. 18(1), 52-67.
- Rashwan, A. M. S.; Alhelou, E. M. S. & Abu Rahma, M.A. (2020). "***Measuring the impact of commitment to apply banking governance mechanisms in reducing budget risks"***, ***Journal of Accounting and Financial Studies***. 15(53). 144-166.
- Sirine, T. (2017). "The impact of governance mechanisms in banking risk management and bank performance: the case of France, Germany and Japan". Doctoral Thesis in Economics, ***Iinstitut Superieur de Gestion de Tunis***. Tunisia.
- Salhi, B. (2018). " The impact of corporate governance on credit risk in islamic banks among gulf countries: A case study". ***Journal of Administrative and Economic Sciences***. Qassim University. 11(02). 1-22.
- Tao, N.B. & Hutchinson, M. (2013). "Corporate governance and risk management: The role of risk management and compensation committees", ***Journal of Contemporary Accounting & Economics.*** 09(1). 83-99.
- Trinh, T.H.; Duyen, T.T.T. & Thao, N.T. (2015). "The impact of corporate governance on financial risk in Vietnamese commercial banks", ***International Journal of Economics and Finance***. 7(07). 123-130.
- Venuti, F. & Alfiero, S. (2016). " The impact of corporate governance on risk taking in European insurance industry", ***International Journal of Social***. 10 (01). 188-194.
- Yermack (1997). "Higher market valuation of companies with a small board of directors". ***Journal of Financial Economics***. 40(02). 185-211.

Internal Mechanisms of Corporate Governance and Their Impact on Bank Risks: An Applied Study on Banks Listed in the Saudi Capital Market for the Period (2011-2021)

Osama A. Al-Mujhim
Independent researcher
Finance Department, School of Business
King Faisal University, KSA
osama.os1992@gmail.com

Dr. Wadhaah I. Al-Mubarak
Assistant Professor
Finance Department, School of Business
King Faisal University, KSA
walshikh@kfu.edu.sa

ABSTRACT

The study aimed to measure the impact of internal corporate governance mechanisms on the risk of banks listed in the Saudi financial market "Tadawul". The sample of the study was 10 banks for the period (2011-2021). The study relied on Panel Data, which combines time chains and CT data, and used the multiple regression method according to Fixed Effect Model to test hypotheses.

The results of the study showed a positive impact of the concentration of ownership on liquidity risk, and a negative impact of diversity in the Governing Council on liquidity risk. The positive impact of both the Governing Council's autonomy and diversity on credit risk and the negative impact of the existence of the Risk Management Committee on credit risk. The results also showed no impact of the size of the Board on the Bank's risk.

The study emphasizes the importance of banks' commitment to the implementation of corporate governance regulations, including the establishment of an independent risk committee for its effective role in the risk management process and the importance of considering the establishment of the Bank's governance committee contributes to ensuring the full and effective application of governance mechanisms and rules, The study also emphasizes the need to spread a good culture about corporate governance and raising awareness of its importance and the importance of risk management for senior management and stakeholders.

Keywords: *Board of Directors, Risk Management Committee, Financial Risk, Liquidity Risk, Credit Risk, Saudi Capital Market.*